# اللامركزية الثقافية ومشاريع الانفصال في اسبانيا

## "اقليم كتالونيا دراسة حالة"

أ.م.د.عدي فالح حسين

## Cultural Decentralization and Secession Projects in Spain Catalonia: a Case Study

**Prepared by researcher**
**Asst. Prof. Dr. Oday Falih Hussein**
**Al-Imam Al-Kadhum University College for Islamic Sciences**
**Department of Political Sciences**

**الكلمات الافتتاحية : اسبانيا/اللامركزية / اللامركزية الثقافية /الحكم ذاتي / الاقليمية / استفتاء / انفصال / كتالونيا**

Key words: Spain / Decentralization / cultural decentralization / autonomy / territoriality referendum / separation / Catalonia.

**خلاصة البحث :**

منذ التحول الديمقراطي في اسبانيا عام ١٩٧٥ والدولة تعمل بنظام اللامركزية الثقافية استنادا الى دستور عام ١٩٧٨ الذي يعطي مناطق الحكم الذاتي الـ (١٩) في الدولة استقلالية عالية في ادارة شؤونها الثقافية والمالية والإدارية مع اشراف ورقابة من قبل الحكومة المركزية للحفاظ على التوازن بين جميع مناطق الحكم الذاتي من جهة وعلى وحدة التراب الاسباني من جهة اخرى . وعلى الرغم من الرقابة المباشرة للحكومة المركزية على مختلف الانشطة الثقافية والإدارية والمالية ، إلا ان اللامركزية الثقافية والمالية الواسعة قد عززت الهويات الفرعية الثقافية والتاريخية على حساب الهوية الوطنية ، ودفعت بعض مناطق الحكم الذاتي الى التفكير الجدي بالانفصال عن الدولة الام لأسباب ثقافية واقتصادية مختلفة بدأت بمحاولات الانفصال بالعنف من قبل اقليم الباسك (نشاط حركة ايتا ١٩٦٨-٢٠١٧) او مشاريع كاتالونيا للانفصال باللجوء الى استطلاع الرأي العام او الاستفتاء لتقرير المصير (٢٠١٤-٢٠١٧) . هذه المحاولات التي باتت تهدد وحدة الدولة الاسبانية تثير التساؤلات حول اسبابها ومسبباتها ، التي توصل اليها البحث باللامركزية الثقافية ذات الاستقلالية العالية في جوانبها (الاثنية والإدارية والمالية) التي ساهمت في تنمية القوة الذاتية لبعض المناطق الغنية لاسيما كاتالونيا التي اصبحت تمثل خمس الدخل القومي

الاسباني و(٢٥%) من الصادرات الاسبانية والآلاف الاستثمارات الاجنبية التي خلقت لديها شعورا بان الدولة الام تستنزف مواردها لصالح مناطق الحكم الذاتي الفقيرة . ان التناقض بين مبدأ رقابة الحكومة المركزية المباشر على جميع مناطق الحكم الذاتي واللامركزية الثقافية ذات الاستقلالية المالية والإدارية العالية خلقت حالة من الصراع حول ادارة الموارد وتوزيعها بين مناطق الحكم الذاتي الغنية والفقيرة ، عالجته الحكومة المركزية ببعض الاتفاقات الثنائية مع مناطق الحكم الذاتي ومنها (الباسك ونافار) لتزيد من حدة الصراع المالي الذي القى بضلاله تنمية الروح الانفصالية لدى كتالونيا ومشاريعها بالخروج من الدولة الام ، وهو امر اصبح يستدعي من الحكومة المركزية ان تجري اصلاحات جو هرية على مستوى النظام السياسي والمؤسسي من خلال الانتقال من اللامركزية الثقافية الى اللامركزية الادارية او السياسية العشوائية على مستوى المقاطعات الـ(٥٠) الذي يساهم في تنمية الهوية الوطنية الضامنة والمحافظة لكل الهويات الفرعية واللغوية ولهجاتها المختلفة . وأيضا ان تنتقل من الحكم المالي الذاتي المعمول به حاليا الى الحكم المالي المشترك من خلال تقاسم الضرائب بين الحكومة المركزية والمناطق والمقاطعات والتي تسهم في تحقيق نوع من التوازن الاداري والمالي بين مختلف مقاطعات الدولة الواحدة.

**المقدمة** : كثيرة هي الاسس التي تقوم عليها الاتحادات والتقسيمات اللامركزية والإدارية حول العالم تبعا لطبيعة المجتمع ومكوناته الاساسية وثرواته الطبيعية وغير الطبيعية والتي تفرض على النخب الحاكمة ترتيبات مختلفة للحفاظ على وحدة الدولة وديمومتها . اذ تلعب المساحة الشاسعة والمناطق الوعرة المتباعدة في بعض الدول دوراً في تبني اللامركزية السياسية و الادارية او حتى الحكم الذاتي ؛ نتيجة للضغوط التي تفرضها الاطراف على المركز من جهة ، وضعف نفوذ المركز على الاطراف من جهة اخرى ، كما هو الحال في الاتحادات الفدرالية في كل من الولايات المتحدة والهند وروسيا والبرازيل . وهناك دول تتسم مجتمعاتها بتنوع ثقافي واثني متوسط او شديد يدفعها الى تبني الفدرالية كما هو الحال في بلجيكا وسويسرا والنمسا ، او في بعض مناطق الحكم الذاتي في ايطاليا وكندا وبريطانيا العظمى واسبانيا .

ان الاسس التي يقوم عليها التقسيم السياسي او الاداري في الدولة له تأثير كبير على وحدتها واستقرارها الداخلي ، ومن هنا تنوعت هذه الاسس بين سياسية او اقتصادية او اجتماعية او

ثقافية على وفق طبيعة كل مجتمع وطبيعة اقتصاده وتركز ثرواته وموارده ، والتي تلقي بظلالها على كيفية تقسيم السلطة السياسية والصلاحيات بين المركز والأطراف وإعطاء خصوصة لكل واحدة منها .

ومن دراسة التجارب حول العالم لا يوجد اساس واحد يمكن الاعتماد عليه للمحافظة على وحدة الدولة ؛ لان المعيار الثقافي او معيار المساحة او الاقتصاد لوحده قد يوضع في حينه لامتصاص التوتر في واحدة من اقاليم الدولة او ولاياتها ، ولكنه قد يحمل بذور الانفصال في المستقبل ؛ لان الاساس الذي بني عليه الاتحاد سوف يتم تغذيته بمرور الزمن وصولا للتفكير في انشاء دولة مستقلة.

لقد تم اختيار مناطق الحكم الذاتي في اسبانيا بشكل عام وكتالونيا بشكل خاص ؛ لأنها اقامت استفتاءات بالانفصال عن الدولة الام ومحاولة إقامة دولة جديدة على اسس اثنية وثقافية ؛ لأسباب ودوافع مختلفة نحاول تسليط الضوء عليها ودراستها من اجل الوصول الى نتائج بشأنها ، ومعالجتها والخروج بتوصيات يمكن تعميمها على جميع الدول والاتحادات ، ومحاولة المساهمة في استقرارها وضمان وحدتها والحفاظ على شخصيتها الدولية.

**مشكلة الدراسة** : تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤلات الاتية:

١. اسباب السعي باتجاه الاقليمية او الانفصال في اسبانيا بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص؟
٢. افضل الاسس التي يقوم عليها التقسيم السياسي والإداري في اسبانيا ؟

**فرضية الدراسة** : ان تنويع الاسس التي تقوم عليها الدولة (الاقتصادية والسياسية والثقافية) في تقسيمها السياسي والإداري من شانها ان يخفف من المحاولات الساعية باتجاه الاقليمية او الانفصال او التقسيم.

**منهجية الدراسة** : استعمل الباحث المنهج التحليلي في دراسة واقع التقسيم السياسي والإداري في اسبانيا واللامركزية الثقافية في تقسيم الدولة الى (١٩) منطقة من مناطق الحكم الذاتي على وفق

مجموعة من الاسس الاثنية والثقافية التي تحافظ على خصوصياتها وتنمي هوياتها الفرعية ، والتي كانت سببا في ظهور النزعة الانفصالية في كتالونيا.

**اولا : مفهوم اللامركزية وعلاقته بالانفصال او التقسيم** : اصبحت اللامركزية بمختلف مستوياتها (السياسية والإدارية والمالية) واحدة من الممارسات الديمقراطية المطبقة في معظم دول العالم ؛ لأسباب وأهداف مختلفة تتعلق بتوزيع وتقاسم السلطة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي وتنمية الموارد المالية وتقديم افضل الخدمات الادارية والحفاظ على خصوصية التنوع الثقافي والاثني. وهندسة اللامركزية باتت واحدة من اهم الترتيبات التي تضعها النخب الحاكمة للحفاظ على التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وان اي اختلال في هذه التوازنات من شانه ان يعرض وحدة الدولة واستقرارها الى الانفصال او التقسيم[١].

ولأهمية موضوع اللامركزية في الوقت الحالي ، واختلاف اشكالها وأنواعها ودرجاتها تبعا لاختلاف التجارب حول العالم ، نحاول ان نسلط الضوء على جميع المستويات التي اتخذتها اللامركزية ، وهي على الشكل الاتي :

١. **اللامركزية الادارية** : ويقصد بها "تفويض الصلاحيات الادارية من قبل السلطة التشريعية في العاصمة الى المحافظات والاقضية والنواحي على وفق قانون يوضع بإشراف ورقابة مباشرة من العاصمة ، وبإمكانها الغاء او تعديل او زيادة تلك الصلاحيات " كمل هو الحال في بريطانيا[٢] . وتنقسم اللامركزية الادارية على:

أ. **اللامركزية الاقليمية** : وتعرف بأنها " تفويض الصلاحيات من قبل العاصمة الى المحافظات على وفق دستور مرن يوضع من قبل السلطة التشريعية في العاصمة " كما هو الحال في(٥) مناطق في ايطاليا والجماعات المستقلة في اسبانيا[٣].

ب. **الحكم الذاتي** : ويقصد به "المناطق التي تتمتع بوضع خاص شبه منفصل عن العاصمة او المركز، ويكون لها حكما ذاتيا في كل شي باستثناء (الدفاع والخارجية) وليس لها تمثيل في السلطة التشريعية الوطنية المتمثلة بالبرلمان " كما هو في جزر كوك في نيوزلندا وجزر نورفولك في استراليا وجزر الفارو وغرين لاند في الدنمارك واولاند في فلندا[٤].

٢. **اللامركزية السياسية او الاتحادية** : يتفق غالب الباحثين على ان الفدرالية هي اللامركزية السياسية القائمة على تقاسم السلطات والصلاحيات(التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين مستويين للحكم على وفق دستور اتحادي[٥].

وهناك عدد قليل من الباحثين يرى ان اللامركزية السياسية تختلف عن الفدرالية بكونها لم تستكمل الشكل الاتحادي على جميع المستويات في الدولة كما في الفدرالية ، بمعنى اخر ان اللامركزية السياسية تضم الى جانب الاقاليم محافظات تعمل باللامركزية الادارية الواسعة كما هو الحال في العراق وفقا لدستور ٢٠٠٥ الدائم.

٢. **اللامركزية الثقافية : وهي** "واحدة من اشكال اللامركزية الموضوعة والمصممة للحفاظ على خصوصية التنوع الثقافي والاثني من خلال اعطاء بعض الهويات الفرعية ذات الجذور التاريخية المتركزة في اقاليم ومناطق معينة في الدولة استقلالية اكثر في ادارة شؤونها المختلفة . وتستعين اللامركزية الثقافية في تطبيقاتها بواحدة من اشكال اللامركزية الاخرى (السياسية او الادارية او الاقليمية او ادارة الحكم الذاتي) على وفق شكل الدولة ودرجة اللامركزية المطبقة على ارض الواقع"[٦]. وتنقسم اللامركزية الثقافية على :

أ. **اللامركزية الاثنية** : وهي اللامركزية التي تقوم على اساس اثني (طائفي او لغوي) وتعد سويسرا الحالة التقليدية لهذا النموذج ، فمن بين (٢٦) كانتونا يوجد (١٧) كانتونا يتحدثون الالمانية ، وتتحدث (٤ ) كانتونات الفرنسية ، والايطالية في كانتون واحد ، وثلاثة كانتونات تتحدث الالمانية والفرنسية معاً[٧].

ب. **اللامركزية الشخصية** : ويقصد به الادارة الذاتية للفئات الاثنية في اطار اللامركزية السياسية كما هو الحال في بلجيكا التي تتكون من (٣) مجموعات وهي المجموعة الفرنسية والفلامنية( الناطقة بالهولندية) والمجموعة الالمانية ، ومن (٣) اقاليم وهي الاقليم الفالوني والاقليم الفلامندي واقليم العاصمة بروكسل[٨].

ج. **اللامركزية العشوائية** : وهي اللامركزية التي تقوم على اساس المواطنة والتقسيم الافقي للمجتمع ، وأمثلتها كثيرة هي (الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية)[٩].

٣. **اللامركزية المالية** : وتعرف بأنها " التشارك في الايرادات العامة بين كافة المستويات الحكومية ، وإيجاد مالية ذاتية للحكومات الوطنية الفرعية"[١٠]. وتعرف ايضا تحت عناوين (تقاسم او توزيع الثروات والموارد وجبايتها وإنفاقها / العلاقات المالية / الادارة او السياسة المالية / التوازنات الاقتصادية والمالية/الاتحاد الاقتصادي/ التفويض المالي/التنسيق المالي /الانضباط المالي/المسؤولية المالية والمساواة المالية)[١١].

وتدور فكرة اللامركزية المالية حول الموارد الاقتصادية (الثروات الطبيعية /الضرائب /الرسوم / وإيرادات الزراعة والصناعة والتجارة) وكيفية ادارتها من قبل الدولة بجميع مستوياتها الادارية لتحقيق التوازن والتكامل في معظم اقاليم ومقاطعات ومناطق الدولة الواحدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل بين الاقاليم وضمان مستوى واحدة من الخدمات العامة. بمعنى اخر ان اللامركزية المالية تبحث في مجال (الانفاق العام ، وتحصيل الايرادات ، ومعالجة الخلل في التوازن الافقي والعمودي بين المركز والأقاليم او المقاطعات والبلديات)[١٢].

وتعد اللامركزية المالية من اهم العوامل المؤثرة على وحدة الدولة واستقرارها في الوقت الحاضر؛ لأنها تتعلق بالتوازن الاقتصادي (العمودي والافقي) بين المركز والأطراف ، وان اي اختلال في هذا التوازن ينذر بتشجيع الروح الاقليمية والانفصال للوحدات المكونة للدولة . وتنقسم الثروات والموارد على الشكل الاتي:

أ. **الثروات الطبيعية وغير الطبيعية** : ومناطق تركزها داخل الدولة ، وكيفية ادارتها والسلطة المسيطرة عليها ، وهناك ثلاثة اتجاهات تتعلق بامتلاك وإدارة الثروات[١٣] :

**الاتجاه الاول** : ان تكون الثروة الوطنية (الماء/النفط/الغاز/ الطاقة النووية/والمناطق التاريخية والطبيعية) تحت سيطرة الحكومة الاتحادية او المركزية، كما هو الحال في (سويسرا والبرازيل وفنزويلا).

**الاتجاه الثاني**: المشاركة بين المركز والولايات او المناطق في ادارة الثروات الوطنية ، ومؤيدي هذا الاتجاه يرونه يحقق العدالة في المشاركة في الادارة والتوزيع، كما هو الحال في (روسيا/والمانيا).

**الاتجاه الثالث:** انفراد الولايات بامتلاك وإدارة الثروات الوطنية ، ومؤيديه يرونه يحقق استقلالية الولايات ، ومعارضيه يرون فيه ان يؤدي الى فروقات اقتصادية بين الولايات وبالتالي يشجع على الانفصال، كما هو الحال في كندا.

**ب. تخصيص الموارد المالية لمستويات الادارة والحكم** : ونقصد بها الموارد المخصصة للمركز والأطراف للقيام بأعباء الحكم وتشمل تحصيل للموارد المالية (الايرادات/الضرائب/المنح/القروض) وانفاقها ، وتنقسم على ثلاثة مستويات:

- **الحكم المالي المركزي** : وتكون صلاحية جمع الايرادات بيد المركز او الحكومة الاتحادية ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية عندما تكون مسؤولية الحكومة الفدرالية (فرض الضرائب واقتراض الاموال وتنظيم التجارة الخارجية والداخلية بين الولايات ودفع الديون وتوفير الرفاه للجميع)، ومن ايجابياته اعطاء دور للمركز في تحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية في جميع مستويات الدولة[١٤].
- **الحكم المالي المشترك:** ويقصد به تقسيم الصلاحيات المالية بين المركز والأقاليم ، فتكون هناك ضرائب للمركز وضرائب للحكومة الاتحادية ، فتكون غالبا للمركز او الحكومة الاتحادية فرض الضرائب على الاشياء المنقولة (ضرائب الدخل وضرائب الارباح الرأسمالية) ، في حين تتولى الحكومات المحلية ضرائب الاشياء غير المنقولة(ضرائب المبيعات والممتلكات)[١٥].
- **الحكم المالي الذاتي** : ويترتب عليه قيام الاطراف او الحكومة المحلية في الولايات والأقاليم بجميع الايرادات المالية من (ضرائب ورسوم وقروض) وتغطي كل واحدة منها نفقاتها وخدماتها الادارية من موازناتها الخاصة ، اما عن دور الحكومة الاتحادية فهي تطلب فقط تسديد الخدمات المشتركة. ويعطي هذا الحكم للوحدات والأطراف درجة قصوى من الحرية المالية والمسؤولية تجاه مواطنيها . لكن في الوقت نفسه له سلبيات كبيرة ومنها ضعف الحكومة المركزية واعتمادها على رضا الوحدات المحلية لتلبية احتياجاتها المالية ، والتفاوت الاقتصادي بين هذه الوحدات المحلية ، وتشجيع الروح الاستقلالية لديها وتدفعها بالنهاية نحو الانفصال عن الدولة . والحكم

المالي الذاتي نادر الوجود في الاتحادات الفدرالية ويوجد في الكونفدراليات المالية مثل الاتحاد الاوربي ومناطق الحكم الذاتي[١٦].

**ثانيا : اللامركزية الثقافية في اسبانيا وتنمية الهويات الفرعية :** حكمت اسبانيا بنظام حكم استبدادي شديد المركزية "لفرانسيسكوا فرانكوا" خلال المدة الممتدة (١٩٣٩-١٩٧٥) والتي انتهت بوفاته[١٧]، وإقامة نظام ديمقراطي قائم على اساس الانتخابات في جميع المستويات على وفق دستور عام ١٩٧٨ الذي تعد من خلاله اسبانيا دولة ملكية ذات نظام سياسي برلماني، تأخذ بالنظام الاقليمي القائم على الجمع بين اللامركزية الادارية والحكم الذاتي شبه المستقل من خلال تقسيم الدولة دستوريا على ثلاثة مستويات وفقاً للمادة (١٣٧) هي (المحافظات/مجتمعات الحكم الذاتي/البلديات) [١٨]. وبدأت من حيث التجربة بثلاثة مراحل من اللامركزية الادارية او الحكم الاقليمي هي:

**١. مرحلة اللامركزية الادارية او اللاحصرية (١٩٧٩-١٩٨١) :** اعتماد اللامركزية الادارية في جميع محافظات اسبانيا الـ(١٤) باستثناء ثلاث مناطق منحت الحكم الذاتي وهي (كتالونيا والباسك ١٩٧٩* ، وغاليسيا ١٩٨١).

**٢. مرحلة "دولة الحكم الذاتي" او تفويض الصلاحيات:** بحلول عام ١٩٨٣ تم تقسيم الدولة على (١٧) مجتمعا ذاتيا للحكم ومدينتان مستقلتان[١٩] و(٥٠) مقاطعة بداخل مناطق الحكم الذاتي ،توجد بداخلها (٨١١١) حكومة بلدية ، كما هو الحال في جدول رقم(١) [٢٠]:

**جدول رقم(١)اللامركزية المعمول بها في اسبانيا :**

| منطقة الحكم الذاتي | المقاطعات | النسبة من السكان بحسب احصاء ٢٠١٩ | منطقة الحكم الذاتي | المقاطعات | النسبة من السكان بحسب احصاء ٢٠١٩ |
|---|---|---|---|---|---|
| الاندلس | ٨ | %١٧ | اراغون | ٣ | %٢.٨ |
| كتالونيا | ٤ | %١٦ | جزر البليار | ١ | %٢.٥ |
| مدريد | العاصمة | %١٤ | اكستريمادورا | ٢ | %٢.٢ |
| فالنسيا | ٣ | %١٠ | استورياس | ١ | %٢.١ |
| غاليسيا | ٤ | %٥ | نافارا | ١ | %١.٣ |
| قشتالة وليون | ٩ | %٥ | كانتابريا | ١ | %١.٢ |
| الباسك | ٢ | %٤.٦ | لاريوخا | ١ | %٠.٠٠٦ |
| جزر الكناري | ٢ | %٤.٧ | سبتة/مدينة حكم ذاتي | ١ | %٠.٠٠١٧ |
| كاستيل لامانشا | ٥ | %٤.٧ | مليلية/مدينة حكم ذاتي | ١ | %٠.٠٠١٧ |
| مورسيا | ١ | %٣ | --- | --- | --- |

**الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع:**

statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/)
/https://www.statista.com).

3. **مرحلة الدولة الاقليمية او نقل الصلاحيات(١٩٧٩-١٩٨٧):** خلال هذه المدة الانتقالية استطاعت المجتمعات المستقلة ان تؤسس حكوماتها وأدارتها المحلية ونقل الخدمات والموارد الاقتصادية وكيفية تمويل هذه المجتمعات من الحكومة المركزية الى الحكومات الاقليمية. فعلى مستوى مجتمعات الحكم الذاتي فأنها اصبحت تتكون من ثلاثة مستويات للحكم[٢١] :

أ. على مستوى كل مجتمع ذاتي توجد هيئة تشريعية منتخبة بالاقتراع السري العام على وفق نظام التمثيل النسبي وهيئة تنفيذية تتكون من رئيس ومجلس حكومي مسؤول امام الهيئة التشريعية .

ب. اما على مستوى المقاطعات الـ(٥٠) فتوجد مجالس للمقاطعات منتخبة ومسؤولة عن ضمان تعاون ا لبلديات مع بعضها البعض على مستوى كل مقاطعة .

ج- حكومات بلدية والبالغ عددها (٨١١١) حكومة بلدية منتخبة لكل منها مجلس ولجنة (اشبه بنوع من مجلس الوزراء وعمدة) [٢٢].

وهكذا يمكن القول ان النظام الذي تأخذ به اسبانيا حاليا هو اللامركزية الاقليمية وهو نظام يجمع بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية من خلال تفويض وليس تقسيم بعض الصلاحيات الى مجتمعات الحكم الذاتي على وفق دستور ١٩٧٨ ، مع وجود رقابة تامة من قبل المركز على هذه المجتمعات بموجب المادة (١٥٣/أ/ب/ج/د) ، من قبل المحكمة الدستورية والحكومة المركزية والقضاء الاداري ومحكمة الحسابات مع وجود مندوب تعينه الحكومة المركزية يتولى ادارة الدولة داخل مجتمع الحكم الذاتي للتنسيق بين ادارة الدولة وإدارة المجتمع الذاتي (المادة ١٥٤)[٢٣].

وعلى الرغم من نظام تحويل السلطات والرقابة المركزية ، إلا ان اللامركزية الادارية الواسعة والمتمثلة بالحكم الذاتي لجميع مناطق الدولة ، القائم على اعطاء خصوصية تاريخية وثقافية (المادة ١/١٤٣) وتسمية مجتمعات الحكم الذاتي بالاسم الاكثر ملاءمة لهويتها التاريخية (المادة ١٤٧/٢/أ)[٢٤] (الكتالونيين /الباسكيين /الغاليين/ النافاريين /الفالينسيين /الارجوانيين)[٢٥] ، تجعل من النظام السياسي والإداري قائماً على اساس اللامركزية الثقافية المعبرة عن الهويات الفرعية الاثنية والثقافية لـ(١٧) منطقة من مناطق الحكم الذاتي ، وعلى الحفاظ عليها وتعزيزها وإعطائها اقصى مديات الاستقلال الذاتي في ادارة شؤونها المحلية ؛ وهو ما يعزز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الشاملة وعلى تشجيع الروح الانفصالية لدى بعض المناطق التي تتهيأ لها الظروف والعوامل الملائمة للانفصال من (جغرافية وديموغرافية واقتصاد) وهو ما متحقق لدى منطقة الحكم الذاتي في كاتالونيا.

**ثالثا : تجربة اللامركزية المالية الواسعة في اسبانيا ودورها في تنمية الهويات الانفصالية :** من حيث الثروات فقد اكد الدستور الاسباني عام ١٩٧٨ على ملكية الدولة لثرواتها الطبيعية الوطنية والتي تشمل (الشواطئ والمياه الاقليمية والموارد الطبيعية والجرف القاري)[٢٦]، وهو عامل قوة للدولة في الحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتنميتها ، وعلى ضمان وحدتها الاقليمية . ولكن في المقابل

فانها تأخذ بالحكم المالي الذاتي على وفق المادة (١٤٢) التي منحت استقلالية مالية كبيرة لمناطق الحكم الذاتي وهيئاتها المحلية مواردها من ضرائبها الخاصة ومن ضرائب الدولة[٢٧].

وقد استثنت نفقات الضمان الاجتماعي التي تعد مسؤولية الحكومة المركزية من خلال صندوق الضمان للخدمات العامة الاساسية لدولة الرفاهية ومنها (الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية) (المادة٤١)[٢٨]، تعمل مناطق الحكم الذاتي وفقا لنظامين "عام او مشترك" ويشمل(١٧) منطقة من مناطق الحكم الذاتي تمتع باستقلالية مالية كاملة (باستثناء التعريفية الكمركية) ، ونظام خاص يشمل مناطق (الباسك ونافارا ) والتي تتميز باحتفاظها بالانفاق شبه الكامل واستقلالية الايرادات والاستفادة من جميع الضرائب باستثناء رسوم الاستيراد وضرائب الرواتب وضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك . مما يخلق حالة من "**عدم التوازن الافقي**" بين مناطق الحكم الذاتي الـ(١٩) لصالح (الباسك ونافارا ) وحالة من التوتر في ادارة العلاقات المالية على حساب جميع مناطق الحكم الذاتي لاسيما كاتالونيا الغنية[٢٩].

ان الحكم الذاتي في جوانبه المالية الواسعة في المناطق الغنية لاسيما كاتالونيا يمثل عامل من عوامل عدم الاندماج داخل الدولة ، لذلك حاولت الاحزاب الكاتالانية منذ التحول نحو الديمقراطية عام ١٩٧٥ ان تحصل على المزيد من الاستقلالية وان تتدرج من الحكم الذاتي(١٩٧٨-١٩٧٩) الى الحكومة الاقليمية (١٩٨٠-٢٠١٣) الى المطالبة بالانفصال عن الدولة الام (٢٠١٤- ٢٠١٧) وتعود اسبابه بالدرجة الاساس فضلا عن التمايز الثقافي واللغوي ، الى "**عدم الـتوازن المالي العمودي**" القائم على تطبيق النظام المالي العام على (١٥) منطقة من مناطق الحكم الذاتي والذي يهدف الى التقليل من الاختلافات المالية بين المناطق الغنية والفقيرة والتحيز لصالح الاخيرة التي تمثل عشرة مناطق على حساب المناطق الغنية الخمسة ، وخصوصا كاتالونيا[٣٠] ، كما هو الحال في جدول رقم (٢)[٣١] الذي يبين التحيز في تطبيق اللامركزية المالية على وفق عدد السكان والحاجة في كل منطقة من مناطق الحكم الذاتي انطلاقا من المبدأ الدستوري الذي تنص عليه المادة (١/١٣٨ ) بتحقيق التوازن الاقتصادي العادل بين مختلف اجزاء التراب الاسباني[٣٢].

جدول رقم (٢) حول تطبيق اللامركزية المالية بحسب عدد السكان في اسبانيا:

| النسبة المئوية لعائدات الحكومة المركزية من اجمالي عائدات الحكومات المحلية | النسبة المئوية لنفقات الحكومة المركزية من اجمالي نفقات حكومات الولايات | النسبة المئوية للتحويلات الحكومية من عائدات الحكومات المحلية | التحويلات المشروط من الحكومة المركزية الى الحكومات المحلية |
|---|---|---|---|
| %٨٣ | %٥١ | ٧٣ | %٤٧ |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على(رونالد ل . واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، بيروت ٢٠٠٦ ،ص(٥٩-٦٤).

ان **غياب التوازن الافقي والعمودي** بين مناطق الحكم الذاتي بشكل عام ، ونسبة الانفاق الحكومي المركزي في كاتالونيا بشكل خاص والبالغة (١٢% - ١٤%) من الناتج المحلي الاجمالي لكاتالونيا والبالغ (٢٠%) كما في جدول رقم(٣) ، بنسبة سكان تمثل (١٦%) ، خلقت حالة من التذمر العام في المنطقة . ففي عام ٢٠١٢ على سبيل المثال جمعت كاتالونيا (١١٨,٦%) من المتوسط الوطني للضرائب للفرد ، مما جعلها في المركز الثالث من اصل (١٥) منطقة من مناطق الحكم الذاتي ، وبعد اعادة توزيع من قبل الحكومة المركزية تراجعت مواردها الى (٩٩,٥%) لتحتل المرتبة (١١) من اصل (١٥) ، ما دفع كاتالونيا عام ٢٠١٢ الى تقديم ما يسمى بـ"الميثاق الضريبي" والمتضمن المطالبة بالتساوي مع نظام التمويل الخاص المعمول به في (الباسك ونافارا)[٣٣].

جدول رقم(٣) يوضح الناتج المحلي الاجمالي لكل من منطقة الحكم الذاتي في كاتالونيا واسبانيا :

| الناتج المحلي الاجمالي[٣٤] | كتالونيا | اسبانيا | % |
|---|---|---|---|
| ٢٠١٤ | ٢٠٦.٦٦٨ | 1.032.158 | %٢٠ |
| ٢٠١٥ | ٢١٥.٧٢٦ | 1.077.590 | %٢٠ |
| ٢٠١٦ | ٢٢٤.٦٨٧ | 1.113.840 | %٢٠ |
| ٢٠١٧ | ٢٣٤.٦٨٠ | 1,161,878 | %٢٠ |
| ٢٠١٨ | ٢٤٢.٣١٣ | 1202193 | %٢٠ |
| ٢٠١٩ | ٢٥١.٢٥٩ | ١.٢٤٤.٨ | %20 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع :

( statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/).

ويبين استطلاع الرأي العام في كاتالونيا عن الوضع الاقتصادي في منطقة الحكم الذاتي وجاءت النتائج بنسبة (٧٥%) تتراوح بين سيئة وسيئة جدا كما في الجدول رقم(٤)[٣٥] :

جدول رقم(٤)يبين استطلاع للرأي العام في كاتالونيا عن الوضع الاقتصادي في منطقة الحكم الذاتي:

| الوضع الاقتصادي في كاتالونيا | جيد جدا | حسن | لا جيد ولا سيء | سيئة | سيئة جدا |
|---|---|---|---|---|---|
| | %٠.٤ | %٦.٩ | %١٩.٦ | %٤٥.١ | %٢٥.٥ |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع:

(https://www.statista.com/statistics/326620/catalan-referendum-economic-situation-in-catalonia/2).

وعلى ضوء مواقف الرأي العام من الازمة المالية مع الحكومة المركزية ، جرى استطلاع للرأي العام الكتالوني عام ٢٠١٤ حول الاقبال على التصويت على استقلال كتالونيا ، وجاءت النتائج للمسح الميداني بنسبة (٨٠.٨%) بالتصويت لصالح الاستقلال في الاستفتاء على الاستقلال[٣٦] ، وانعكست نتائج المسح الميداني على فوز الاحزاب الانفصالية وهي (معا من اجل كتالونيا/اليسار الجمهوري/الوحدة الشعبية) في الانتخابات الاقليمية الكتالونية عام ٢٠١٥ بأغلبية المقاعد (٧٠) من (١٣٥ ) مقعد والتهيئة لإجراء استفتاء الاستقلال الذي جرى عام ٢٠١٧ . لتأتي بعدها نتائج استفتاء تقرير المصير الكتالوني عام ٢٠١٧ بنسبة مشاركة بلغت (٤٣%) من الناخبين حول ( هل تريد كاتالونيا ان تكون دولة مستقلة ؟) صوت (٩٠.٠٩%) بـ"نعم" مقابل (٧.٨٧%) بـ"لا". بالمقابل تم رفض الاستفتاء من المحكمة العليا وقمعه من قوات الامن وتعليق الحكم الذاتي لمدة سبعة اشهر وفرضت مدريد حكما مباشرا استنادا الى المادة (١٥٥) وملاحقة القائمين على الاستفتاء وتغريمهم[٣٧] ، وحل البرلمان الاقليمي في كتالونيا[٣٨].

ان رقابة الحكومة المركزية وإشرافها على النشاطات الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي الـ(١٧) المنصوص عليها في دستور ١٩٧٨ والمقيدة من خلال الصلاحيات الحصرية للمركز من خلال (العلاقات الدولية/النظام الجمركي والرسوم الجمركية والتجارة الخارجية/النظام النقدي/التخطيط العام للنشاط الاقتصادي /نظام الانتاج والتجارة/السياسة الاقتصادية الوطنية /الميزانية العامة للدولة /محكمة الحسابات) تضعف امام تجربة اللامركزية المالية الواسعة والاستقلالية الاقتصادية الذاتية او الاقليمية الممنوحة لمناطق الحكم الذاتي بموجب الدستور [٣٩]،

نجدها عززت الروح الانفصالية لدى المناطق الغنية ومنها كاتالونيا من خلال توفير جميع المهيئات البنائية المساعدة للانفصال.

**ثانيا : المهيئات البنائية المساعدة لانفصال كاتالونيا:** نحاول ان نبحث المقومات البنائية المساعدة للمنطقة الاقليمية في كتالونيا و طموحاتها المعززة للانفصال وتشكيل الدولة الجديدة ، وهي على الشكل الاتي في جدول رقم (٥) [٤٠]:

جدول رقم (٥) يبين المهيئات البنائية المساعدة لانفصال كتالونيا عن اسبانيا:

| المهيئات البنائية | كتالونيا | اسبانيا | % |
|---|---|---|---|
| المساحة | ٣٢.١٠٨ كم | ٥٠٥.٩٣٥ كم | ٦% |
| تعداد السكان ٢٠١٩ | ٧.٦٠٩.٤٩٩ | 47,007,367 | %16 |
| الناتج المحلي الاجمالي ٢٠١٩ | ٢٥١.٢٥٩ | ١.٢٤٤.٨ | %20 |
| ٢٣% من الصناعة الاسبانية (٦% من ١٠%)من الشركات الناشئة من علاقات دولية | ٢٥% من التجارة الخارجية الاسبانية | ٣٥% من شركات التصدير الاسبانية المنتظمة،٦٠% من التمويل الاسباني لبداية المشاريع الى كتالونيا | ٤٥% من الشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات العاملة في اسبانيا |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع : حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) .

من الناحية الجغرافية تتمتع كتالونيا بموقع استراتيجي عالمي ، اذ تقع مقاطعة برشلونة بشكل خاص داخل دائرة نصف قطرها ١٢ كم ، مما يجعلها بوابة اوربا وافريقا وامريكا اللاتينية نحو العالم ، اذ تضم (الميناء والمطار والطرق السريعة وسكك الحديد) ، ويوجد فيها حوالي (٦,٤٥٤) شركة دولية ، بالمقابل هناك حوالي (٨,٣٤٦) شركة كاتالونية في الخارج ، كما في جدول رقم(٦)[٤١] الذي يبين عدد الشركات الدولية في كاتالونيا .

| الدولة | فرنسا | المانيا | الولايات المتحدة | هولندا | ايطاليا | المملكة المتحدة | لوكسمبرغ | سويسرا | دانمرك | بلجيكا | اليابان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الشركات | ٧٨٥ | ٧١٨ | ٧١٥ | ٦٧١ | ٥٦٤ | ٤٤٧ | ٣٨٧ | ٣٣٤ | ٢٦١ | ١٤٥ | ١٤٠ |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الاتية: حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) وكذلك الموقع (https://www.statista.com )

وهكذا تجتمع لدى كتالونيا عناصر القوة المتضمنة للـ(الجغرافيا والديموغرافيا والاقتصاد) والهوية الاثنية المتميزة الداعمة للانفصال والاستثمارات الدولية كما في الجداول رقم(٣/٤/٥). لكن هذه العوامل الداخلية على الرغم من كونها تمثل مصادر قوة كاتالونيا وتغذي الروح الانفصالية لديها ، لكن مشروع الانفصال يتوقف على دعم العامل الخارجي الاقليمي والدولي والمتمثل بدول الاتحاد الاوربي(عضوية الاتحاد ومنطقة اليورو)[٤٢].

**الخاتمة** : يمكن القول ان شكل الدولة وتقسيماتها السياسية والإدارية والمالية المختلفة تؤثر تأثيرا كبيرا على درجة استقرار النظام السياسي واستمراره ووحدته . فاللامركزية الاقليمية الواسعة بجوانبها الادارية والمالية القائمة على اسس اثنية وهويات فرعية متميزة تمثل واحدة من عوامل عدم الاستقرار في اسبانيا وظهور الحركات الانفصالية في المناطق الغنية اقتصاديا ومنها كاتالونيا التي تسعى للانفصال عن الدولة الام وتكوين دولة جديد بعد ان تجمعت لديها كل عوامل القوة (الجغرافية والاقتصادية والهوية الاثنية المتميزة).

**التوصيات** : واحدة من اهم الحلول لمعالجة الروح الانفصالية لدى بعض مناطق الحكم الذاتي في اسبانيا هو اعادة النظر في نظام اللامركزية الاقليمية المعمول به ، من خلال اعتماد فدرالية المحافظات او المقاطعات وتكوين (٥٠) اقليم بدلا من (١٧) منطقة للحكم الذاتي ، وهذا النمط له ايجابيات عديدة هي:

١. "استراتيجية تفتيت المفتت" من خلال اقامة نظام اللامركزية العشوائية او فدرالية المحافظات او المقاطعات بدلا من نظام اللامركزية الثقافية / الاقليمية المعمول به حاليا ، وبالتالي تفتيت الهويات الفرعية الثقافية بدلا من تماسكها وشعورها بهويتها المتميزة ذات النزعة الانفصالية لاسيما في مناطق الحكم الذاتي الثلاثة كتالونيا (تتحول الى اربعة اقاليم) ، والباسك (تتحول الى اقليمين) ، وغاليسيا (تتحول الى اربعة اقاليم) وهكذا ما بخص بقية مناطق الحكم الذاتي. بمعنى اخر تنمية وتعزيز وتشجيع المقاطعات العشوائية على حساب مناطق الحكم الذاتي ذات الهويات الثقافية واللغوية المتميزة.
٢. من مزايا فدرالية المحافظات او المقاطعات خلق روح التنافس الاقليمي بين جميع المستويات الاقليمية والمحلية في الدولة بجميع المجالات الاقتصادية والثقافية ، حتى على

مستوى كل منطقة من مناطق الحكم الذاتي ، فعلى سبيل المثال على مستوى اللغة الكتالونية يمكن القول ان هناك ستة لهجات خاصة مقسمة على مجموعتين الكاتالونية الشرقية والكاتالونية الغربية.

٣. من مزايا فدرالية المقاطعات انها لا تثير الصراع حول الحدود ؛ لان الاخيرة مرسومة ومحددة ومستكملة لكل تقسيماتها الاقليمية والمحلية المنتخبة(توجد ٥٠ مقاطعة و٨١١١ بلدية).

٤. ان القائمين على التعديل الدستوري سيكونون مخيرين بين الابقاء على نظام اللامركزية الاقليمية بجميع مستوياته الاقليمية والمحلية او التحول نحو النظام اللامركزية السياسية الفدرالية ، وكلا التغييرين لا يتطلبان تعديلات دستورية ومؤسسية كبيرة ؛ لان صلاحيات مناطق الحكم الذاتي سوف تتحول الى المقاطعات الـ(٥٠) وكذلك ان النظام السياسي القائم يتضمن من بين مؤسساته مجلس الشيوخ الممثل لكل المقاطعات او المحافظات بدلا من مناطق الحكم الذاتي.

٥. اجراء تعديلات دستورية على نظام اللامركزية المالية الواسعة والانتقال من الحكم الذاتي او الاقليمي المالي الواسع الى الحكم المالي المشترك ، ومحاولة الابتعاد عن الاتفاقات السياسية التي تعقدها الحكومة المركزية مع بعض مناطق الحكم الذاتي ومنها (الباسك نافارا) والتي تتمتع بنوع من اللاتماثل السياسي المالي من خلال النظام المالي الخاص.

## الهوامش

[١]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه،** تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص١، بحث متوفر على الموقع الالكتروني:
(info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org).

[٢]) ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥،ص ٢١، متوفر على الرابط:
( https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar)

[٣])المصدر نفسه ، ص٢١.

[٤]) المصدر نفسه ،ص٢٤ .

[٥]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه،** تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص٦ ، على الموقع الالكتروني:
info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org.

[6]) Robert Alagjozovski, cultural decentralization in Macedonia : https:// eurozine . com,cultural, decentralization in Macedonia chance or threat Eurozine.

[٧]) رغيد الصلح وآخرون ،الديمقراطية التوافقية ، بطاقة تعريف ، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٩.

[٨]) دستور بلجيكا المعدل لعام ١٩٩٤ ، المادة (١١٥).

[٩]) رغيد الصلح وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

[١٠]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه،** تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص٦، بحث على الموقع الالكتروني:
info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org.

[١١]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه** ، تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص٦ ، على الموقع الالكتروني:
info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org.

[١٢]) جورج اندرسون ، الفدرالية المالية ، مقدمة مقارنة ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٩ ، ص ص(٨-٩).

[١٣]) وحيد علي السليفاني ، منازعات تقاسم الثروات في العراق وبعض الدول الفدرالية ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد(١٥) ، ٢٠١٣، ص٢٣٧.

[١٤]) باسم علي خريسان، الفدرالية المالية : دراسة في المفهوم والنماذج، مجلة العلوم السياسية،العدد( ٤٩) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٨٩.

[١٥]) ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥، ، ص ١٦ ، متوفر على الرابط:
(https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar.

[١٦]) ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥، ، ص ١٦ ، متوفر على الرابط: ( https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar).

[١٧]) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :

( https://www.britannica.com/place/Spain/Government-and-society)

[١٨]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد (١٤٣/١٤١/٦٦/٥٦).

[*]) خلال فترة الحرب الاهلية الاسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) تمتعت كتالونيا والباسك بحكم ذاتي خلال الثلاثة سنوات من الحرب ، لتخضع بعدها الى المركزية الشديدة في ظل نظام حكم فرانكوا (١٩٣٩-١٩٧٥)، للمزيد ينظر : Carles ViVer Pi-sunyer, The Transition to a Decentralized Political System in Spain, Forum of Federations, Canada 2010,pp7-8،

[١٩])للمزيد ينظر الموقع :

https://www.expatica.com/es/about/gov-law-admin/government-106928

[٢٠])للمزيد ينظر الموقع :

statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/)

(https://www.statista.com/.

[21] )Carles ViVer Pi-sunyer, The Transition to a Decentralized Political System in Spain, Forum of Federations, Canada 2010,pp7-8.

[٢٢]) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :

https://www.britannica.com/place/Spain/Government-and-society

[٢٣]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد (١٥٣-١٥٤).

[٢٤]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد(١٤٣-١٤٧).

[٢٥]) رونالد ل . واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، بيروت ٢٠٠٦ ،ص٤١.

[٢٦]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد(١٢٨-١٣٢).

[٢٧]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المادة(١٤٢).

[٢٨]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المادة(١٤١).

[٢٩]) اسبانيا ، السلطات المالية ، نظرة عامة على اللامركزية المالية، ص١٠، مقال منشور على الرابط : (https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Spain-Fiscal-Powers.aspx)

[٣٠]) يواقيم سولي فيلانوفا ، اسبانيا ، اعادة تعريف المساواة المالية والعلاقات المالية ، في حوار عالمي حول الفدرالية ، الجزء الرابع ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٧، ص٣٩.

[٣١]) رونالد ل . واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، بيروت ٢٠٠٦ ،ص(٥٩-٦٤).

[٣٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المادة(١٣٨).

[33] )Antoni Castells , Catalonia and Spain: political and fiscal Conflict, Article disponible en ligne à l'adresse : (https://www.cairn.info/revue-pole-sud-2014-1-page-59.htm).

[٣٤])للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :

( statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/).

[٣٥]) استطلاع للراي العام الكتالوني حول الوضع الاقتصادي عام ٢٠١٤ على الرابط :

https://www.statista.com/statistics/326620/catalan-referendum-economic-situation-in-catalonia/2

[٣٦]) للمزيد حول نتائج المسح الميداني عام ٢٠١٤ ينظر :

https://www.statista.com/statistics/326456/catalan-referendum-projected-turnout/

[٣٧]) للمزيد حول نتائج استفتاء كتالونيا وتداعياته ينظر :

https://www.statista.com/chart/11323/catalan-referendum_-90-back-independence/

[٣٨]) للمزيد ينظر :

(http://www.the national.scot/news/17968296.catalan-indy-leaders-sentences/show-spains-political-extremism)

[٣٩]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨ ، الباب السابع (الاقتصاد والمالية) والباب الثامن (التنظيم الاقليمي للدولة).

[٤٠]) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر : حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) .

[٤١]) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية : حكومة كتالونيا

(catalonia@catalonia.com) وكذلك الموقع (https://www.statista.com )

[42]) Antoni Castells , Catalonia and Spain: political and fiscal Conflict, Article disponible en ligne à l'adresse : (https://www.cairn.info/revue-pole-sud-2014-1-page-59.htm).

[٤٢]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه**، تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص١، بحث متوفر على الموقع الالكتروني:

(info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org).

[٤٢]) ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥،ص ٢١، متوفر على الرابط:

( https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar)

[٤٢])المصدر نفسه ، ص٢١.

[٤٢]) المصدر نفسه ،ص٢٤ .

[٤٢]) ) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه**، تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص٦ ، على الموقع الالكتروني:

info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org.

[42] ) Robert Alagjozovski, cultural decentralization in Macedonia : https:// eurozine . com,cultural, decentralization in Macedonia chance or threat Eurozine.

[٤٢] ) رغيد الصلح وآخرون ،الديمقراطية التوافقية ، بطاقة تعريف ، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٩.

[٤٢]) دستور بلجيكا المعدل لعام ١٩٩٤ ، المادة (١١٥).

[٤٢] ) رغيد الصلح وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

[٤٢]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه**، تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص٦، بحث على الموقع الالكتروني:

info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org.

[٤٢]) **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه** ، تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص٦ ، على الموقع الالكتروني:

info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org.

[٤٢] ) جورج اندرسون ، الفدرالية المالية ، مقدمة مقارنة ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٩ ، ص ص(٨-٩).

[٤٢] ) وحيد علي السليفاني ، منازعات تقاسم الثروات في العراق وبعض الدول الفدرالية ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد(١٥) ، ٢٠١٣، ص٢٣٧.

[٤٢]) باسم علي خريسان، الفدرالية المالية : دراسة في المفهوم والنماذج، مجلة العلوم السياسية،العدد( ٤٩) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٨٩.

[٤٢]) ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥، ، ص ١٦ ، متوفر على الرابط: ( https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar).

[٤٢]) ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥، ، ص ١٦ ، متوفر على الرابط: ( https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar).

[٤٢]) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :

( https://www.britannica.com/place/Spain/Government-and-society)

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد (١٤٣/١٤١/٦٦/٥٦).

[*]) خلال فترة الحرب الاهلية الاسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) تمتعت كتالونيا والباسك بحكم ذاتي خلال الثلاثة سنوات من الحرب ، لتخضع بعدها الى المركزية الشديدة في ظل نظام حكم فرانكوا (١٩٣٩-١٩٧٥)، للمزيد ينظر : Carles ViVer Pi-sunyer, The Transition to a Decentralized Political System in Spain, Forum of Federations, Canada 2010,pp7-8،

[٤٢])للمزيد ينظر الموقع :

https://www.expatica.com/es/about/gov-law-admin/government-106928

[٤٢])للمزيد ينظر الموقع :

statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/)
.(https://www.statista.com/

[42] )Carles ViVer Pi-sunyer, The Transition to a Decentralized Political System in Spain, Forum of Federations, Canada 2010,pp7-8.

[٤٢]) للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :
https://www.britannica.com/place/Spain/Government-and-society

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد (١٥٣-١٥٤).

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد(١٤٣-١٤٧).

[٤٢]) رونالد ل . واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، بيروت ٢٠٠٦ ،ص٤١.

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المواد(١٢٨-١٣٢).

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المادة(١٤٢).

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المادة(١٤١).

[٤٢]) اسبانيا ، السلطات المالية ، نظرة عامة على اللامركزية المالية، ص١٠، مقال منشور على الرابط :
(https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Spain-Fiscal-Powers.aspx)

[٤٢]) يواقيم سولي فيلانوفا ، اسبانيا ، اعادة تعريف المساواة المالية والعلاقات المالية ، في حوار عالمي حول الفدرالية ، الجزء الرابع ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٧، ص٣٩.

[٤٢]) رونالد ل . واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، بيروت ٢٠٠٦ ،ص(٥٩-٦٤).

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨، المادة(١٣٨).

[42] )Antoni Castells , Catalonia and Spain: political and fiscal Conflict, Article disponible en ligne à l'adresse : (https://www.cairn.info/revue-pole-sud-2014-1-page-59.htm).

[٤٢])للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :
statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/)
/https://www.statista.com.

[٤٢]) استطلاع للراي العام الكتالوني حول الوضع الاقتصادي عام ٢٠١٤ على الرابط :
https://www.statista.com/statistics/326620/catalan-referendum-economic-situation-in-catalonia/2

[٤٢]) للمزيد حول نتائج المسح الميداني عام ٢٠١٤ ينظر :
https://www.statista.com/statistics/326456/catalan-referendum-projected-turnout/

[٤٢]) للمزيد حول نتائج استفتاء كتالونيا وتداعياته ينظر :
https://www.statista.com/chart/11323/catalan-referendum_-90-back-independence/

[٤٢]) للمزيد ينظر :
(http://www.the national.scot/news/17968296.catalan-indy-leaders-sentences/show-spains-political-extremism)

[٤٢]) دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨ ، الباب السابع (الاقتصاد والمالية) والباب الثامن (التنظيم الاقليمي للدولة).

[٤٢]) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر : حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) .

[٤٢]) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية : حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) وكذلك الموقع ( https://www.statista.com) .

[42]) Antoni Castells , Catalonia and Spain: political and fiscal Conflict, Article disponible en ligne à l'adresse : (https://www.cairn.info/revue-pole-sud-2014-1-page-59.htm).

المصادر

الدساتير :

١. دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨.
٢. دستور بلجيكا المعدل لعام ١٩٩٤.

الكتب :

١. رغيد الصلح وآخرون ،الديمقراطية التوافقية ، بطاقة تعريف ، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٨.
٢. جورج اندرسون ، الفدرالية المالية ، مقدمة مقارنة ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٩.
٣. رونالد ل . واتس ، الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، بيروت ٢٠٠٦.
٤. جورج اندرسون ، الفدرالية المالية ، مقدمة مقارنة ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٩.

البحوث :

١. وحيد علي السليفاني ، منازعات تقاسم الثروات في العراق وبعض الدول الفدرالية ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، العدد(١٥) ، ٢٠١٣.

٢. باسم علي خريسان، الفدرالية المالية : دراسة في المفهوم والنماذج، مجلة العلوم السياسية،العدد( ٤٩) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.

٣. يواقيم سولي فيلانوفا ، اسبانيا ، اعادة تعريف المساواة المالية والعلاقات المالية ، في حوار عالمي حول الفدرالية ، الجزء الرابع ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٧.

٤. اسبانيا ، السلطات المالية ، نظرة عامة على اللامركزية المالية، مقال منشور على الرابط :

(https://portal.cor.europa.eu/divisionpowers/Pages/Spain-Fiscal-Powers.aspx)

الكتب الاجنبية :

١ .Carles ViVer Pi-sunyer, The Transition to a Decentralized Political System in Spain, Forum of Federations, Canada 2010.

البحوث الاجنبية:

١ . Robert Alagjozovski, cultural decentralization in Macedonia : https:// eurozine . com,cultural, decentralization in Macedonia chance or threat Eurozine.

٢ Antoni Castells , Catalonia and Spain: political and fiscal Conflict, Article disponible en ligne à l'adresse : (https://www.cairn.info/revue-pole-sud-2014).

الانترنيت :

١. **تحقيق لامركزية الحكم ما يجب أن تعرفه،** تقارير الديمقراطية الدولية، ورقة موجزة رقم ٨٧ .حزيران/ يونيو ٢٠١٧ ، ص١، بحث متوفر على الموقع الالكتروني:

(info@democracy-reporting.org www.democracy-reporting.org).

٢. ملف الفدرالية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٥ ، متوفر على الرابط:

( https://www.idea.int/publications/catalogue/federalism?lang=ar)

٣. للمزيد ينظر الموقع :

https://www.expatica.com/es/about/gov-law-admin/government-106928
٤. استطلاع للراي العام الكتالوني حول الوضع الاقتصادي عام ٢٠١٤ على الرابط :
https://www.statista.com/statistics/326620/catalan-referendum-economic-situation-in-catalonia/2
٥ . للمزيد حول نتائج المسح الميداني عام ٢٠١٤ ينظر :
https://www.statista.com/statistics/326456/catalan-referendum-projected-turnout/
٦. للمزيد حول نتائج استفتاء كتالونيا وتداعياته ينظر :
https://www.statista.com/chart/11323/catalan-referendum_-90-back-independence/
٧. حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) .
8. للمزيد ينظر :
(http://www.the national.scot/news/17968296.catalan-indy-leaders-sentences/show-spains-political-extremism)
9. للمزيد ينظر الموقع الالكتروني :
( https://www.britannica.com/place/Spain/Government-and-society)
10. الموقع :
https://www.expatica.com/es/about/gov-law-admin/government-106928
11. الموقع :
statistics / 327063/gross-domestic-product-in-catalonia-and-spain/)
.(https://www.statista.com/
12. حكومة كتالونيا (catalonia@catalonia.com) .
13. الموقع (https://www.statista.com ) .